



الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

البطاريات

بطاقات استثمارية بهدف جذب المستثمرين
للمساهمة في توطيد المنتجات وترسيخ سلاسل
الإمداد العسكري



نبذة عن الاستثمار

مؤشرات مزايا الإستثمار

المؤشرات المالية

معدل دوران الأصول الثابتة (بالأضعاف)	1.2 - 1.4
معدل العائد الداخلي المستهدف	11% - 16%
هامش الربح قبل الفوائد وضرائب الدخل والزكاة والاستهلاك والإطفاء	9% - 14%

- من الممكن أن نعوذ معدل النمو المتوقع في السوق المحلي لتصنيع البطاريات إلى الأسباب التالية:
- هدف رؤية المملكة في توطين ما يزيد عن 50% من الانفاق العسكري بحلول عام 2030م
 - تُعد المملكة من أكبر المنفقين في قطاع الصناعات العسكرية على مستوى العالم مما يحفز الطلب على الصناعة المحلية
 - يشهد سوق انتاج المركبات الكهربائية نمواً كبيراً مما سيزيد الطلب على تصنيع البطاريات
 - زيادة الحاجة إلى تصنيع تقنيات البطاريات المتقدمة ذات التصاميم المرنة والكفاءة المرتفعة (بما يشمل كفاءة سعتها التخزينية وعمرها الافتراضي)
 - الاستخدام المزدوج في القطاع العسكري والمدني

تتمثل الفرصة في إمكانية الاستثمار في أحد أهم المكونات العسكرية للأنظمة الحربية القديمة والحديثة بما يشمل مجموعة واسعة من الاستخدامات العسكرية (البرية والبحرية والجوية والقذائف الموجهة والقنابل) بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في القطاعات غير العسكرية

تشمل سلسلة الإمداد جميع أنواع البطاريات وأجهزة تخزين الطاقة لأغراض إعادة الشحن (مثل: الخلايا الجافة وبطاريات حمض الرصاص والبطاريات الحرارية وبطاريات أيونات الليثيوم)

*ملاحظة: تستند البيانات المالية الواردة أعلاه على بيانات الشركات التي بلغت مرحلة النضج

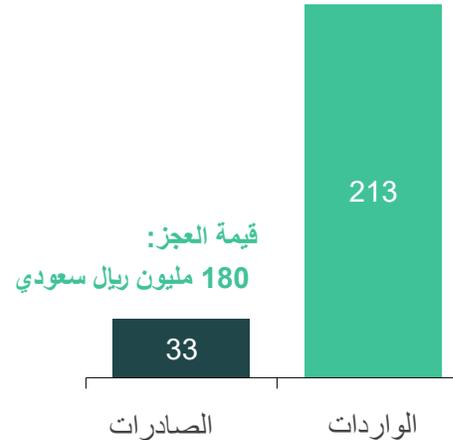
تحليل السوق

مببرات الطلب



- ستؤدي المبادرات الحكومية التي تهدف إلى زيادة الإنفاق على القدرات الدفاعية مثل الأنظمة الحربية الحديثة إلى زيادة الطلب على البطاريات
- من شأن زيادة الإنتاج المحلي للمركبات الكهربائية تحفيز الطلب على البطاريات بشكل عام، وبطاريات أيونات الليثيوم بشكل خاص
- زيادة الاعتماد على التقنيات المتقدمة ووحدات إمداد الطاقة دون انقطاع في الآليات غير المأهولة التي يتم تشغيلها عن بعد

الواردات والصادرات لعام 2021 (مليون ريال سعودي)



حجم السوق خلال 5 سنوات (2023-2027) - مليون ريال سعودي



الممكنات

الممكنات

- تساهم الهيئة العامة للصناعات العسكرية بصفتها الجهة المنظمة والمشرفة على قطاع الصناعات العسكرية في المملكة، والمسؤولة عن إصدار التراخيص ذات الصلة، في تعزيز فرص نمو القطاع وتنظيمه
- وضعت الهيئة مجموعة من الحوافز لجذب المستثمرين، من خلال دعمهم في 1- تسريع تنفيذ الفرص الاستثمارية و 2- تحسين المؤشرات المالية الرئيسية

تحليل الفجوة

تحليل الفجوة (قطاع عسكري وغير عسكري)

100% من معدل الطلب الذي يتم تغطيته من السوق المحلي

0% من معدل الطلب الذي يتم تغطيته من السوق المحلي

معدل تغطية العرض المحلي الحالي لمعدلات الطلب في السوق

معدل العرض المحلي المتوقع خلال 5 سنوات

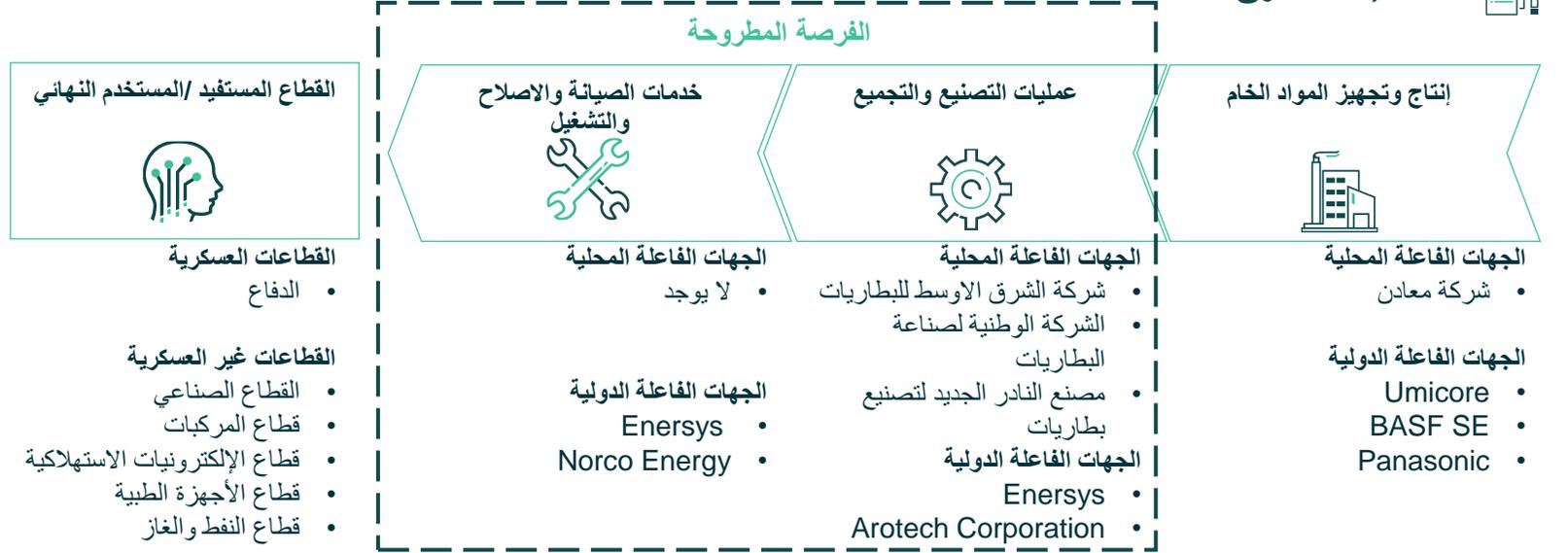
من المتوقع أن يزداد التصنيع المحلي للبطاريات في السنوات القادمة مما يسمح بتغطية جزء أكبر من الطلب المحلي



الهيئة العامة للصناعات العسكرية

تحليل سلسلة إمداد السوق

سلسلة إمداد السوق



قدرات الإنتاج الحالية

بطاريات حمض الرصاص العادية

بطاريات الخلايا الجافة

البطاريات الحرارية

بطاريات أيونات الليثيوم

خدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل

ذات كفاءة

محدود

غير موجود

قابلية/امكانية التوسع المحلية

تستهدف المملكة توظيف 50% من الإنفاق العسكري بحلول 2030

تعمل مجموعة إي في ميتالز (EV Metals) حاليًا على تطوير منشأة معالجة كيميائية للبطاريات في المملكة (إنتاج المركبات)

يهدف صندوق الاستثمارات العامة من خلال استحواذه على شركة لوسيد موتورز (LUCID Motors) إلى نقل تقنيات تصنيع السيارات الكهربائية إلى المملكة، وذلك لدعم الجهود الرامية إلى تمكين توظيف تصنيع البطاريات ذات التقنيات المتقدمة

إعلان إخلاء مسؤولية

- إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي لأغراض إرشادية فقط، ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف بشكل صريح أو ضمني، على أنها عرض للبيع أو دعوة لتقديم عروض الشراء أو البيع أو التوريد.
- إن الهيئة العامة للصناعات العسكرية غير ملزمة بتحديث هذه المعلومات بعد تاريخ إصدارها، ولا يمكن ضمان دقتها أو صحتها.
- على الرغم من كون المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من مصادر موثوقة، لا توجد هناك أي ضمانات حول دقة أو صحة المعلومات الواردة ضمن فرص الاستثمار. ولا توجد ضمانات من أي نوع ضمني أو صريح في الحالات التي قد يتم فيها التنبؤ بالظروف المستقبلية. وتم استخدام البيانات والافتراضات المتاحة بشكل عام أو البيانات السرية ولكن لم تتحقق الهيئة بشكل مستقل من البيانات والافتراضات المستخدمة في التحليلات. لذلك، يجب التنويه إلى أن تغييرات في البيانات الأساسية أو الافتراضات التشغيلية من شأنها أن تؤثر بشكل واضح على التحليلات والاستنتاجات.
- تستند التقييمات المالية والمعلومات المتعلقة بتوقعات السوق والاستنتاجات الواردة في هذه الوثائق إلى منهجيات قياسية، ولا يمكن اعتمادها كتوقعات نهائية، ولا تعتبر مضمونة من قبل الهيئة.
- لا يجوز تفسير محتوى هذه الوثيقة على أنه وعد أو ضمان بشكل صريح أو ضمني من قبل الهيئة أو أي من مسؤوليها ومديريها وموظفيها والجهات التابعة لها لتحقيق ربح أو خسارة محدودة. وتنطوي جميع الاستثمارات المذكورة في هذه الوثيقة على المخاطر الواجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية مهما كانت تجاه أي أطراف خارجية. وبموجب ذلك، يتنازل أي طرف خارجي عن أي حقوق ومطالبات ضد الهيئة فيما يتعلق بهذه الوثيقة بما يشمل دقتها أو اكتمالها أو أي خدمات أو وثائق أخرى.

شكرًا لكم



الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries